الجمهـــورية التّونســـيـة

كلمة

السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي

خلال مشاركتها

في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

تحت عنوان:

اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقد التنوع البيولوجي والتلوث.

نيروبي، كينيا فيفري 2024

السيد رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

السيدات والسادة وزراء الدول المشاركة،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود وممثلي المنظمات الدولية المشاركة،

في البداية أود أن أتوجه بتحية خالصة لجمهورية كينيا حكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الاستقبال،

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والممثلين الدائمين والخبراء وأعضاء الوفود المشاركة على المجهودات المبذولة استعدادا لهذه الدورة السادسة،

وما تنظيم هذه الدورة تحت شعار "اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف فعالة وشاملة ومستدامة لمعالجة تغير المناخ وفقد التنوع البيولوجي والتلوث" إلا تعبير واضح عن رغبة مختلف مكونات المجتمع الدولي في تطوير سبل التعاون متعدد الأطراف لمُواجَهَةِ الأزَماتِ الثَّلاثِ التي تواجهها البشرية والتي تساهم بصفة ملحوظة في تفاقم تدهور بيئتنا وطبيعتنا التي توفر لنا حاجياتنا المعيشية التي لا تقدر بثمن والتي تعتبر أمانة يتعين المحافظة عليها لفائدة الأجيال الحالية والقادمة، لوقف المنحى المتزايد لاختلال توازنات المنظومات البيئية وذلك بعديد المناطق وخاصة منها ذات الهشاشة على غرار المنطقة المتوسطية والقارة الإفريقية التين تشهدان ضغوطات طبيعية وبشرية وأزمات متعددة تزيد من خطورة الوضع البيئي والتنموي.

وأمام هذا الوضع فنحن بحاجة ماسة لتدعيم العمل وإضفاء مزيد من الشمولية وتجسيم التضامن الدولي من خلال برنامج عمل موحد قائم على العلم والمعرفة بالتعاون مع مختلف الشركاء المعنيين مع العمل على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس تجدد انخراطها في الجهود المبذولة على المستوى الدولي لحماية كوكب الأرض من التلوث ومجابهة التغيرات المناخية والمحافظة على المنظومات الايكولوجية والموارد الطبيعية بأبعادها العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية. هدفنا التوفيق بين تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مع تعزيز البعد الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق شرعت تونس، وفقا للمبادئ الدستورية المكرسة للحق في بيئة سليمة ومتوازنة، في تجسيم التوجهات الدولية لحماية البيئة من خلال استراتيجيات وخطط وطنية للاقتصاد الأخضر والاقتصاد الازرق والاقتصاد الدائري والطاقات المتجددة وأخيرا اعتماد استراتيجية وطنية للانتقال الايكولوجي تولي أهمية بارزة للأولويات الشاملة من تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي ومقاومة التلوث وترتكز على تطوير أنماط الانتاج والاستهلاك وسلوكيات الفرد والمجموعة.

حضرات السيدات والسادة

إن ما يجمعنا اليوم هو الحرص على إيجاد السبل الكفيلة دوليا واقليميا ووطنيا ومحليا لتلبية آمال وطموحات شعوبنا في كوكب سليم ومتعافي، وهو ما يتطلب تناغم جهود مختلف الأطراف من دول ومنظمات دولية وإقليمية وجهات مانحة ومجتمع مدني، هذا بالإضافة إلى ضمان التكامل والتناسق بين الاتفاقيات الدولية وتوجهاتها من جهة، والاستراتيجيات والامكانيات الوطنية في مختلف المجالات، من جهة أخرى، وذلك لتحقيق الأهداف المرتقبة والمحددة على المدى القصير والمتوسط، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

وان التعاون الدولي والاقليمي من شأنه أن يلعب دورا هاما للتسريع في الإصلاحات المستوجبة والمتأكدة من خلال تدعيم التعاون شمال جنوب وجنوب جنوب عبر تعبئة الموارد المالية الضرورية للاستثمار، وبناء القدرات لمواجهة مختلف التحديات الحالية منها والمستقبلية وتطوير التكنولوجيا والحلول البيئية المبتكرة ونشرها وتعميمها على جميع الأطراف.

إنّني على يقين من أن حضورنا في هذا الاجتماع الهام سيمكن من إصدار إعلان سياسي يلبي آمال وطموحات شعوبنا ويؤكد التزام كل الأطراف للسعي قدما نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

مع تمنياتي بالنجاح والتوفيق.